

فتاوى المتبائن

فتحت هذه الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسمع الناس عامة ، ونشترط على السائل ان يبين اسمه ولقبه وبلده ومحلّه (وطيفته) وله بعد ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء ، وانفذ كرامنة بالترجيم فالباور بما قد منامت اخر السبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه ورعا أحيانا غير مشترك لئلا هذا ولم يهوى على سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم يذكره كان لنا عذر صحيح لافضاله

(الذكر بالاسماء المفردة)

(س ٤) من صاحب الامضاء بطوخ القراموص

حضرة الفاضل صاحب المنار المنير الانعم
اطلعت على ماجاء في جوابكم على سؤال في الطريقة الشاذلية الدرقاوية المنشور
في ج ٣ م ١٣ ص ١٩٤ من المنار - من ان الذكر بالاسماء المفردة لم يرد في الشرع
الامر به ولا العمل ... الخ

وحيث ان هذا المذهب وان سبقكم الى القول به العز بن عبد السلام وابن تيمية
الحنبلي وغيرهما ممن حذا حذوهما - مخالف لسنة ولاجماع الصوفية وجمهور الفقهاء
والمحدثين . رأيت ان أرسل اليكم بهذه العجالة لتنثروها في المنار فان الحقيقة بنت
البحث واليكم البيان : -

(١) في الجوهر الخاص للعلامة العمري أن الذكر ما أتى قط مقيدا بشي فليس
في الكتاب ولا السنة اذكروا الله بكذا بل اذكروا الله مطلقا من غير تقييد بامر
زائد على هذا اللفظ

وفيه أيضاً - هل قول الذاكر الله الله يحتاج الى تأويل خبر أم لا - الجواب
أما من حيث الأكل فيحتاج الى خبر ليم المعنى لا من حيث أنه يسمى ذكرا فانه
يسمى ذكرا بدون ذلك لان صيغ الذكر وضعت للتعبد بها ولو من غير تأويل خبر
وقل العلامة العسقلاني في شرحه على البخاري في الكلام على حديث إنما
الأعمال بالنيات أن النية إنما تشرط في العبادة التي لا تتميز بنفسها وأما ما يتميز بنفسه فانه

ينصرف بصورته الى ما وضع له كالأذكار والأدعية والتلاوة لأنها لا تتردد بين العبادة والعبادة
(٢) مما يدل على الذكر بالاسم المفرد من السنة ما ورد في الحديث الشريف عن ثابت
عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله
وعن علي كرم الله وجهه من حديث طويل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -
يا علي لا تقوم الساعة وعلى وجه الأرض من يقول الله الله - وفي رواية حميد (?) عن
أنس - لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله وفي الأنوار السنية انه عليه
الصلاة والسلام قال - اذا قال العبد الله خلق الله من قوله ملكاً مقرباً لا يزال
يصعد حتى يغيب في علم الله وهو يقول الله الله الى آخر الحديث

(٣) في ذيل الرسالة القشيرية كان رجل يكثّر ان يقول الله الله فوقه يوماً على
رأسه جذع فانشج رأسه فقطر الدم فاكتب على الأرض الله الله وذكر ابن العربي
أن هذا الذكر ذكر الخاصة من عباده الذين عمر الله بانفاسهم العالم

وقال الياقبي ذكر الاقطاب الله الله بسكون الهاء وتحقيق الهمزة كما في شمس
الآفاق . وكان العارف بالله تعالى سيدي أبو الحسن الشاذلي قدس الله روحه يقدمه
في التلقين على لا اله الا الله وقال في رسالة القصد يقول المرید الله الله وكما تلقنا لقنا
وعمل بها واختارها هو وجمع من الصوفية لا يحصون - واختار الغزالي في كتاب
الميزان الاكثار من ذكر الله وذكر أنه تلقن عن بعض مشايخه الله الله - وقال أنها
متضمنة لمعنى الشهادتين . وفصل أخو الامام الغزالي فقال للمبتدئ لا اله الا الله قال
وهو ذكر ينفي الحظوظ ويبقى الحقوق ويسرع ذهاب الاغيار بالانوار والمنتهي هو
هو ووصف في ذلك كتابه - وذكر العلامة العدوي على كفاية الطالب عند قول الرسالة
وليقول الذابح عند الذبح بسم الله والله أكبر لا يشترط بسم الله الى ان قال لو قال
الله مقتصراً على لفظ الجلالة أجزاء ولولم يلاحظه خبراً لان الواجب ذكر الله وفي بعض
حواشي الخرشني لولم يلاحظه خبراً الكافي واماً بالصفة كالحالق والرازق فانه لا يكفي اه
هذا ما حضرني الآن على مشروعية الذكر بالاسم المفرد والعمل به ولو أردت
أن أورد الشواهد من السنة وأقوال الأئمة على اختلاف درجاتهم ومنازعتهم لاطال بنا
المقام وفي هذا القدر كفاية

وعليه نرون أن القول بخلاف ذلك مردود بما ذكر والله ولي التوفيق

خادم العلم الشريف

احمد محمد الالفي بطوخ

(ج) استدلل السائل على مشروعية الذكر بالأسماء المفردة بقول العمري ان الذكر ما أتى قط في الكتاب ولا في السنة مقيدا بشيء ، وبقوله انه لا يحتاج في صحة كونه ذكرا الى تقدير خبر ، وقول الحافظ ابن حجر فيها تشترط فيه النية ، ثم يعرض الأحاديث ثم باقوال وحكايات عن بعض المتصوفة ،

فأما كلمات المتصوفة وحكاياتهم فليست بحجة عند أحد من علماء المسلمين حتى يحتاج الى إثباتها والبحث في دلالتها ومن السهو أن يعبر السائل الفاضل عن ذلك بإجماع الصوفية اذ لا يمكنه إثبات هذا الإجماع وهو ليس بحجة لو ثبت ومثل ذلك قوله جمهور الفقهاء والمحدثين وإنما الفقهاء الذين يعتد بكلامهم فهم المجتهدون ولم يذكروا كلام أحد منهم ولا من المحدثين في محل النزاع

وأما قول العمري فهو لا حجة فيه من حيث هو قوله ولا صحة له في نفسه بل هو باطل فقد جاء الذكر في كل من الكتاب والسنة مطلقا ومقيدا بذكر آلاء الله ونعمته كقوله تعالى في سورتي المائدة والاحزاب (يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم) وقوله في سورة الملائكة (يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض لا إله الا هو فاني تؤفكون) وقوله في سورة الاعراف (فاذكروا آلاء الله) وكل ما ورد في الكتاب والسنة من أنواع الاذكار كالتهليل والتسبيح والتحميد فهو من الذكر المقيد . والأمر بذكر الله مطلقا من غير ذكر الاسم ينصرف غالبا الى الذكر النفسي كذكر الآلاء والنعم أي تذكرها والتفكر فيها وحيث يذكر لفظ « الاسم » يراد ذكر اللسان كقوله تعالى في سورة الانعام « فكلوا مما ذكر اسم الله عليه » وقد حققنا هذا المبحث فيما زدناه اخيرا في تفسير الفاتحة عند شروعنا بطبعها في الجزء الاول من التفسير . واما ما نقله عن الحافظ في مبحث النية فليس مما نحن فيه

بقي ما ذكره من الأحاديث وهي هي موضع البحث دون سواها لأن المسألة صارت من المسائل المختلف فيها بين المسلمين فمثل العزيز عبد السلام من أكبر علماء الشافعية وكان يلقب بسلطان العلماء وابن تيمية من أكبر علماء الحنابلة يقولان بعدم مشروعية الذكر بالأسماء المفردة وناهيك بسعة علمهما بالكتاب والسنة وقد شهد العلماء لكل منهما بالاجتهاد المطلق ويقول غير واحد كالذين ذكر السائل اسماءهم انه مشروع فيجب ان يرد هذا الخلاف الى الكتاب والسنة لا أن يقال إن كلام عن الدين مردود بكلام العمري مثلا

السنة النبوية هي البيان الاجلي لكتاب الله تعالى ولم نر في كتب الثاقفين طامن الصحاح والسنن والمسائيد والمعجم المعتمدة ان النبي (ص) واصحابه كانوا يذكرون الله تعالى بالاسماء المفردة كما يفعل أهل الطريق الله الله الله أو هو هو هو (ان صحح ان هذا اسم) أو حق حق حق فهل يعقل ان يترك النبي (ص) هذه العبادة اذا فهم انها سرادة لله تعالى من إطلاق الذكر في بعض الآيات وان يتركها أصحابه (رض) اذا فهموا ذلك أو وأوا النبي (ص) فله ؟ أم يصح ان تكون هذه عبادة قد مضت بها سنتهم ولم ينقلها احد من الرواة ؟؟ ثم إننا روينا من أحاديث الأذكار الكثير الطيب كالتوحيد والتسبيح والتحميد والتكبير والاستغفار ولم نرو فيها أسرا يقول الله الله أو حي حي باللفظ المفرد أما حديث « اذا قال العبد الله » الخ الذي نقله عن كتاب الانوار فهو لا يصح ولا يحتاج به بل هو موضوع وأما حديث « لا تقوم الساعة » الخ فقد روينا عن مسلم في صحيحه من حديث أنس وكذا عن أحمد في مسنده والطحاوي وابن حبان وغيرهم وكان ينبغي للسائل عزوه الى صحيح مسلم ، وعبد بن حميد من شيوخ مسلم وقد رواه من طريق حماد عن ثابت عن أنس بلفظ « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله » ومن طريق مسمر عن ثابت عنه بلفظ « لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله » ورواه عبد بن حميد وابن حبان عنه بلفظ « على أحد يقول لا إله الا الله » وكذا ابن جرير والخطيب وزادا « ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر » والظاهر أن المراد من الرواية الاولى ما هو بمعنى اثنائية أي لا أحد يذكّر الله وحده في إسناد الامور اليه بل يكون الناس كلهم ما حدين أو مشركين وهذا ما صح في الاحاديث عند البخاري ومسلم وغيرها ، والرواية وردت برفع لفظ الجلالة لا بسكونه واللفظ في العربية لا يكون حرفا ولا منصوبا ولا مجرورا الا في الكلام المركب ، وقد ذكر علماء البلاغة نكت حذف المسند والمسند اليه من الكلام والمعدة فيها كلها القرينة المينة للمراد وقد وقع الحذف في القرآن كثيرا كقوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) أي خلقهن الله ، وقوله (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ، قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون) أي قل الله أنزله أي كتاب موسى ان لم يقولوه ، ولو علمنا ما كان يخفف بالحديث من قرائن الاقوال والاحوال لجزمنا بالحذف كما نجزم به في الآيتين ، ولسكتنا تقدره ولم نطلع على تلك القرائن بما يتفق مع رواية « على أحد يقول لا إله الا الله » وروايات غلبة الشرك والكفر

على الناس الذين تقوم عليهم الساعة فنقول المعنى لا تقوم الساعة على أحد يقول الله فعل كذا الله قدر كذا . ولا يظهر ارادة النطق بلفظ الجلالة مفردا فان المشركين والملاحدة يذكرون الاسم الشريف بمناسبة كثيرة

(أسئلة من الهند)

(س ٥ - ١١) من صاحب الامضاء

سيدي رأيت في حاشية كتاب العلو لابن قدامة المطبوع في مطبعة المنار الاغر على القصة المروية عن عبد الله بن رواحة مع امرأته رضي الله عنهما حيث رأته مع جاريتها له قد نال منها فلامته فحجدها فقالت له ان كنت صادقا فاقرأ القرآن فان الجنب لا يقرأ القرآن فقال : شهدت . الأبيات فقالت آمنت بالله وكذبت بصري ، وكانت لا تحفظ القرآن . كلاماً مانصه : لاشك عندي في ان الرواية في هذه المسألة موضوعة الخ مع ان الحافظ ابن عبد البر قال في الاستيعاب (كما ذكر ذلك ابن القيم في الحيوش الاسلامية واقره) رويهاها (بمعنى القصة) من وجوه صحاح ، فالمسأول ايضاح الصواب قوله صلى الله عليه وسلم كل قرض جر نفعا فهو ربا : ماهو تفصيل هذا النفع . ويفعل الفواصون عندنا امراً هو ان صاحب السفينة يقرض الذين يفوضون معه في سفينته بشرط ان لا يفوضوا مع غيره وأميرين آخرين (وهما وان لم يكونا من باب القرض لكن نحتاج الى بيان الحكم فيهما) الاول ان يبيع صاحب السفينة من أحد رفقائه سلعة ثمن الى أجل على ان يفوض معه في سفينته . والثاني هو ان يبيع رجل من آخر صاحب سفينة سلعة ثمن الى أجل على ان يأتي اليه بلؤلؤ ليشتريه فاذا جاء اليه به (بعد الفوض) فهو بالخيار ان يراضيا على ثمن حينئذ باعه منه وان لم يراضيا باعه صاحبه حيث شاء وادى ذلك الطلب الذي عليه الى المذكور . فهل هذه الصورة من صور الرهن وهل يحرم شيء في ذلك :

ماهي ضربة الفائص المحرمة شرعا هل هي كل غوصة . ويفعل الفواصون عندنا امراً هو ان صاحب السفينة يستأجر من يفوض له مدة معلومة (لاصرات معلومة) باجرة معلومة فهل ذلك جائز أم لا ، وما العلة في تحريم ضربة الفائص هل هي جهالة اللؤلؤ الذي في الصدف أم ماهي : ارجوك الجواب بما يبين به الصواب ويان الدليل بما يشفي

العليل انابكم الله : داعيكم حرر هذه السطور بطريق الاستعجال فارجوكم السماح
وغض الطرف وعلى كل حال فلسيدي اصلاح ماوقع من خطأ أن كان والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته

داعيكم
عبد الصمد الوهبي

﴿ قصة عبد الله ابن رواحة مع امرأته ﴾

(ج ٥) إن العبارة التي قلتها ظاهرة في أنها إبداء رأي مني لاقل عن المحدثين
وقد بنيت هذا النقل على أصول الدراية، لاعلى نقداً سانيد تلك الرواية، فاني لم أطلع على
اسناد ابن عبد البر لهذه القصة، وقد رأيت ما نقله ابن القيم عن الاستيعاب في الاستيعاب نفسه
ولم يغير رأني في القصة وانني أعلم انه ليس كل ما صحح بعض المحدثين سنده يكون صحيحاً
في نفسه أو متفقاً على تمديد رجاله فكأن من رواية صحح بعضهم سندها وقال بعضهم
بوضهها لعلة في متنها أو في سندها والجرح مقدم على التمدليل بشرطه وقد ذكرنا من
علامات الوضع ما ردوا به بعض الروايات الصحيحة الاسناد كرواية مسلم في صلاة الكسوف
ثلاث ركوعات وثلاث سجودات وروايته في حديث « خلق الله التربة يوم السبت »
لأن الاولى مخالفة للروايات الصحيحة التي جرى عليها العمل والثانية مخالفة للقرآن،
من العبرة في هذا الباب حديث علي كرم الله وجهه في كون النبي (ص) ما كان
يقراً القرآن جنباً، صححه الترمذي وابن حبان وابن السكن والبقوي وغيرهم وقال
الشافعي أهل الحديث لا يثبتونه وقال الخطابي كان أحمد يوهن هذا الحديث، وقال
النووي خالف الترمذي الا كثرون فضففوا هذا الحديث، وعلمته من عبد الله بن
سلمة راويه حكي البخاري عن عمرو بن مرة الراوي له عنه أنه قال كان عبد الله
بن سامة يحدثنا فمرف وتكر، وقال البيهقي في قول الشافعي الذي ذكرناه آنأاً:
انما قال ذلك لان عبد الله بن سلمة راويه كان قد تغير وانما روى هذا الحديث
بعد ما كبر قاله شعبة

وما يداك على ان تصحيح ابن عبد البر لتلك القصة لم يعتد به جماهير العلماء عدم
ذكرهم إياه في بحث تحريم القراءة على الجنب حتى صرح بعض المحدثين والفقهاء بأن
أقوى ما روي في هذا الباب حديث علي الذي اشرفنا اليه آنفاً والقصة تدل على ان هذا
كان معروفاً مستفيضاً بين الصحابة يعرفه النساء والرجال وما كان كذلك تكثر
الروايات الصحيحة فيه . والمعروف الذي تداولوه وبحثوا فيه حديث علي وقد علمت

مافيه وحديث ابن عمر مرفوعاً « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وهو ضعيف ، وفي المعنى حديث جابر مرفوعاً « لا يقرأ الحائض ولا النفساء من القرآن شيئاً » رواه الدارقطني وهو واه أو موضوع . وأقوى ما في الباب من الآثار ما صح عن عمر بن الخطاب انه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب لم يذكر الحافظ ابن حجر قصة عبد الله بن رواحة في ترجمته من كتابه (الاصابة) وهي في كنز العمال تختلف عما في الاستيعاب فقد عزاها الى ابن عساكر من رواية عكرمة مولى ابن عباس وفيه ان امرأة عبدالله لما رآته مع الجارية رجعت وأخذت الشفرة فلقبها فقالت لو وجدتك حيث كنت لوجأتك بها (أي بالشفرة) فأنكرانه كأنه مع الجارية وقال ان رسول الله (ص) نهى ان يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب فقالت اقرأه فقال :

أنا رسول الله يتلو كتابه كإلاح مشهور من الصبح ساطع
أني بالهدى بمد العمى فقلوبنا به موقنات ان ما قال واقع
بيت يجاني جنبه عن فراشه اذا اشتغلت بالكافرين المضاجع
قالت : آمنت بالله وكذبت بصري قال (عبد الله بن رواحة) فغدوت على النبي
(ص) فأخبرته فضحك حتى بدت نواجذه . وكان السيوطي رجح هذه الرواية
على اعترافه بضمفها على رواية ابن عبد البر فاقصر عليها . ويعلم السائل ان ابن
قدامة أورد رواية أخرى في المسألة وفيها انه لما انكر على امرأته قالت له اقرأ
القرآن فأنشد

شهدت باذن الله ان محمداً رسول الذي فوق السموات من عل
وان أباً يحيى ويحيى كلاهما له عمل من ربه متقبل
وقد روى هذه الرواية من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أسامة عن نافع
وسنده اليه ضعيف فقد طعنوا في عبد العزيز الكنازي وشيخه عبد الرحمن بن عثمان
وقالوا في شيخه عمه محمد بن القاسم انه قد أنهم في أكثره عن أبي بكر احمد بن علي .
فهذه ثلاث روايات في الشعر الذي قيل ان عبدالله بن رواحة انشده الثالثة منها
ما أورده ابن عبد البر وهي

شهدت بأن وعد الله حق وان النار مرمى الكافرينا

وان العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا
ولم يستدل الفقهاء بشيء منها على تحريم التلاوة على الجنب على أنها اصرح شيء
فيه وما ذلك الا لعدم اعتمادها لضعفها أو وضعها
أما وجه حكمي بوضعها فهو ما فيها من نسبة تعمد الكذب من صحابي من الانصار
الاولين الصادقين الصالحين وتسميته الشعر قرآنا أي نسبه الى الله عز وجل القائل
فيه « وما هو بقول شاعر » وإقرار النبي (ص) له على ذلك بالضحك الدال على
الاستحسان كما صرح به في بعض الروايات ، وقد صرح العلماء بأن من نسب الى
القرآن ما ليس منه كان مرتدًا

(حديث كل قرض جر نفعا)

(ج ٦) « حديث كل قرض جر نفعا فهو ربا » ضعيف بل قال الفيروزبادي
انه موضوع ولا عبرة بأخذ كثير من الفقهاء به كما قال المحدثون وهم أهل هذا الشأن
وقد بينا ذلك في ص ٣٦٢ وما بعدها من مجلد المنار العاشر في سياق الفتوى في أمانات
المصارف (البنوك) والنفق عندهم عام يشمل العين والمنفعة ولا يحرم الا اذا اشترط
في العقد وقد بينا هناك في المنار جواز أن يؤدي المدين أفضل مما أخذ

(القرض بالشرط الفاسد)

(ج ٧) من أقرض الغواصين بشرط أن لا يفوصوا مع غيره كان هذا الشرط
فاسدا فانهم اذا لم يفوصوا معه لا يلزمهم الا وفاء الدين ، بل الظاهر أن هذا وعد لا شرط
والوعد يجب الوفاء به ديانة لا قضاء عند جماهير الفقهاء أي ان الحاكم لا يجبر الواعد
ان يفي بوعدده ولا يحكم للموعدود بأن الموعدود به حق له

(البيع بشرط عمل اجنبي عن العقد)

(ج ٨) اذا باع صاحب السفينة لغواص سلعة ثمن مؤجل بشرط ان يفوص
معه جماهير الفقهاء لا يعتدون بهذا الشرط والقول فيه كالتقول في مثله في المسألة
السابقة أي ان قبول المشتري له عبارة عن وعد منه وهو لا يجب عليه للبائع غير الثمن
المسمى غاص مع غيره أم لا نعم انه يجب عليه الوفاء بالوعد ولا سيما لمن تمتع بماله بهذا القصد .
(ج ٩) ومثل هذه المسألة ما بعدها وهو أن يبيعه سلعة ثمن الى أجل على أن
يأتيه بلؤلؤ ليشتريه منه بالتراضي فان لم يتراضيا باع لؤلؤه حيث شاء وادى الثمن وليس

هذا من الرهن في شيء فلهمشتري أن يتصرف في السلعة ويستهلكها وليس عليه غير ثمنها الا الوفاء بوعده ديانة

(ضربة الفائض)

(ج ١٠) ضربة الفائض التي ورد النهي عنها هي ان يقول الفائض للتاجر مثلاً أغوص لك في البحر غوصة فما أخرجته فهو لك بكذا، قالوا وقد نهى عنه لما فيه من الضرر ولأنه من بيع المجهول وهو يشبه القمار وهو غير جائز ، ومثله ضربة الفائض أي الصائد يرمي شبكته في البحر مرة بكذا درهما، والحديث في النهي عن ضربة الفائض ضعيف رواه احمد وابن ماجه والبخاري والدارقطني عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال « نهى النبي (ص) عن شراء ما في بطون الانعام حتى تضم وعن بيع ما في ضروعها الا بكيل وعن شراء العبد وهو آبق وعن شراء المتاع حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضربة الفائض » وشهر بن حوشب مختلف فيه حسن البخاري حديثه وقال ابن عدي شهر ممن لا يحتج به ولا يتدين بحديثه . وقد صرح الحافظ ابن حجر بضعف سند الحديث ، ولكنهم قووا منته بالأحاديث الصحيحة في النهي عن بيع الضرر

(استئجار الفواصين)

(ج ١١) استئجار الفواص للغوص مدة معلومة أو مرات معدودة جائز لان كلا منهما استئجار لعمل معين بأجرة معلومة والفرق بين ضربة الفائض والاستئجار للغوص ان الفواص في الحالة الاولى يبيع شيئاً مجهولاً لا يملكه وفي الحالة الثانية يعمل عملاً بأجرة ، وليست الاجارة للغوص عدة مرات جائزة لأجل تعدد المرات ولا ضربة الفائض ممنوعة لأنها مرة واحدة بل لما ذكرنا من الفرق فالضربة والضربات سواء في ذلك البيع وفي هذه الاجارة والاجير يستحق الاجرة بمجرد العقد كما صرح به الحنابلة ومجوز تأخيره بالتراضي . ولاصحاب الاموال وأصحاب السفن الذين يقرضون الفواصين بتلك الشروط التي لاعلاقة لها بالقرض ولا تقيم المحاكم لها وزناً أن يستأجروهم للغوص قبل وقته ويمطوهم الأجرة كلها أو بعضها عند العقد أو بعده وقبل زمن الفوص بحسب الحاجة فهذه أمثل الطرق ان كانوا يخافون عذرهم وعدم وفائهم . واما الذين يقرضون المال لأجل ان يشتروا اللؤلؤ في موسم نخيرهم ان يطبقوا معاملتهم على قواعد السلم ان أمكن

هذا ماظهر لنا في أجوبة هذه المسائل بناء على قواعد الفقه المشهورة المبنية على المعاملات القضائية وأشرنا الى ان التدينين يتعاملون فيما بينهم بالصدق والوفاء بالوعود فهم لا يختلفون اذا كان ما تعاقدوا أو تعاقدوا عليه صريحاً مرضياً بينهم وقد ثبت في الكتاب والسنة وجوب الوفاء بالعقود التي يتعاقد الناس عليها برضاهم وعمل المسلمين بشروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً والمحرم في العقود هو الخس والخداع والغرر وكل حيلة يأكل بها الانسان مال الآخر بالباطل. وقد شدد بعض الفقهاء كالحنفية في العقود والشروط ووسع فيها بعض الحنابلة وفقهاء الحديث والذي حققه ابن تيمية بالدلائل القوية هو ان كل عقد وكل شرط لا يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ص) فهو جائز والوفاء به واجب سواء اقتضاه العقد أم لا . وهذا ما نراه ولا نحب ان نطيل في المنار في مسائل المعاملات الفقهية لأن غرضنا مما نشره من الاحكام العالمية في باب الفتاوى وغيره هو بيان عدل شريعتنا وموافقها لمصالح الناس في كل زمان ومكان للرد على الطاعنين فيها وتمكين عقائد الجاهلين من أهلها ، وبيان المسائل الدينية المحضة وحكمها للملة المذكورة آنفاً

المسلمون والقبط

(١)

إنما بقاء الامم والملل بمقوماتها التي تمتاز بها عن غيرها فاذا قصر افرادها في التماسك والاعتصام بالمحافظة على تلك المقومات وما يتبعها من الشخصيات زالت الأمة أو الملة بانقراض أهلها أو اندغامهم في أمة أخرى

مضت سنة الله في البشر بمحافظته كل قوم على مقوماتهم ومشخصاتهم وحرصهم عليها بقدر ارتقائهم في حياتهم الاجتماعية فالأمة الحية المستقلة لا تتبع أمة أخرى ولا تقلدها في دينها ولا عاداتها ولا تقاليدها ، ومثلها في ذلك كمثل الافراد فالعالم المستقل لا يتقلد رأي غيره وان كان مثله أو أعلم منه وإنما يعمل بما يظهر له انه الصواب لا بما يظهر لغيره

يتعصب بعض الشعوب لما هم عليه وان ثبت لهم ان المخالف لهم فيه أولى بالصواب